

أثر سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في ترقية الصادرات خارج المحروقات، في ظل المستجدات الراهنة
"دراسة قياسية 1994-2023"

**Impact of the devaluation policy of the Algerian dinar exchange rate on the upgrading of the non-hydrocarbon exports, given current developments
"Standard Study 1994-2023"**

ط د. عبايس بن عيسى¹، أ.د. قرقب مبارك²، د. هاني مريم³

¹ جامعة تامنغست، مخبر العلوم والبيئة، تامنغست (الجزائر) abbabis.benaissa@univ-tam.dz

² جامعة تامنغست، مخبر العلوم والبيئة، تامنغست (الجزائر) guergueb.mebarek@univ-tam.dz

³ جامعة تامنغست، مخبر العلوم والبيئة، تامنغست (الجزائر) hanimeriem@univ-tam.dz

تاريخ النشر: 2024/01/06

تاريخ القبول: 2024/01/05

تاريخ الارسال: 2023/10/25

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى تحديد أثر سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. ومن خلال الاعتماد على البيانات الرسمية لبنك الجزائر ومعالجتها باستخدام أدوات التحليل الإحصائية، وكذا القياسية "الانحدار الخطي البسيط SLR"، تم التوصل الى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتغير الداخلي والخارجي؛ أي أن سياسة تخفيض سعر الصرف لم تؤثر على زيادة حجم الصادرات غير النفطية، سواءً في مرحلة النمو الضعيف التي شهدتها تلك الصادرات، والممتدة من سنة 1994 الى غاية 2020، أو في المرحلة التي تلتها والممتدة من سنة 2021 الى سنة 2023. ويعود ذلك الى عدم توفر الشروط والمحددات الأساسية لنجاح هذه السياسة.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف، سياسة التخفيض، ترقية الصادرات خارج المحروقات، الانحدار الخطي، الجزائر.

تصنيفات JEL: F31، F13، F29، C22.

Abstract :

This research paper aims to determine the impact of the policy of reducing the exchange rate of the Algerian dinar on promoting exports outside the hydrocarbon sector. By relying on the official data of the Bank of Algeria and processing it using statistical and regression analysis tools, we concluded that there is no statistically significant impact between the internal and external variables. This means that the exchange rate reduction policy did not affect the increase in non-oil exports, either in the weak growth phase witnessed by those exports from 1994 to 2020 or in the stage that followed from 2021 to 2023. This is due to the lack of basic conditions and determinants for the success of this policy.

Keywords: exchange rate, reduction policy, promotion of exports outside hydrocarbon, linear regression, Algeria.

JEL Classification Cods: F31, F13, F29, C22.

المقدمة:

أصبحت العديد من الدول النفطية تسعى في السنوات الأخيرة لتنوع مصادر دخلها، والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، باعتباره مورد غير متجدد يتصف بالندرة واحتمالية ظهور بدائل أخرى له، كما يعاب عليه أيضاً أن أسعاره تشهد تقلبات جَدَّ حادة على غرار الانخفاضات الكبيرة التي حصلت خلال سنوات 1991، 2008، 2014، 2020، مما أثر سلباً على مداخيل اقتصاديات تلك الدول، الشيء الذي أدى إلى تسجيلها لعجز في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي، ونسبة البطالة، وبالتالي انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. وكحل لهته الاختلالات الاقتصادية المتكررة، قامت العديد من الدول البترولية بتبني استراتيجيات اقتصادية ومالية جديدة، تتمثل أحد نقاطها في تخفيض قيمة أسعار عملاتها المحلية، الأمر الذي قد يسمح بزيادة حجم صادراتها خارج قطاع المحروقات.

وعلى غرار العديد من الدول النفطية، سعت الجزائر منذ استقلالها، إلى الخروج من تبعيتها للنفط، خاصةً أن نسبة صادراتها من المحروقات قد فاقت 98% في العديد من السنوات، الأمر الذي جعلها أكثر عرضةً وتأثراً بأزمات انخفاض أسعار مادة النفط ومشتقاته عن بقية الدول البترولية، وهو ما وقع بالفعل خلال تراجع أسعار المحروقات سنة 2014، ما دفع الحكومة للدخول في سياسة تقشفية أدت إلى انخفاض متتالي لنسب النمو الاقتصادي، كما تسببت تلك التراجعات أيضاً في تآكل نسبة كبيرة من احتياطيات الصرف الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى فقد تم تسجيل تراجع كبير في حجم عوائد الصادرات بدايةً من سنة 2015، مما نتج عنه عجز متكرر في الميزان التجاري.

ونتيجة لكل تلك الآثار السلبية، تبنت الدولة في السنوات الأخيرة آليات جديدة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وقد تزامن ذلك مع سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية بما يتوافق مع قيمتها الحقيقية، وهو الأمر المعمول به في العديد من دول العالم، باعتبار أن سياسة تخفيض أو خفض قيمة العملة تعتبر آلية فعالة تسمح بزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، بافتراض توفر العوامل الاقتصادية الأخرى المناسبة كوجود مرونة في الجهاز الإنتاجي المحلي.

بناءً على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: ما الأثر الذي لعبته آلية تخفيض سعر صرف الدينار على زيادة كمية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1994-2023؟ وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي، يمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

1- على حسب النظرية الاقتصادية، يمكن القول بأن هنالك علاقة عكسية تربط سعر صرف الدينار بحجم الصادرات خارج المحروقات.

2- في ظل المستجدات التي شهدها قطاع التصدير في الجزائر، فإن سياسة تخفيض سعر الدينار مقابل الدولار ساهمة في زيادة كمية الصادرات غير النفطية.

أهمية البحث: إن الاقتصاد الجزائري يخوض خلال هذه السنوات تحدي كبير يتمثل في الخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات من خلال تنوع الصادرات، ولمواكبة هذا التحدي وجب تسليط الضوء على سعر الصرف الدينار الجزائري، باعتبار أن آلية تخفيض سعر الصرف تعتبر من الآليات المالية الفعالة، والتي يمكن الاعتماد عليها في زيادة حجم الصادرات.

أهداف البحث: معرفة حجم الانخفاض الذي شهدته أسعار العملة المحلية ومدى تأثيرها على حجم التغيرات التي شهدتها قطاع الصادرات خارج المحروقات، خلال ثلاثين سنة الأخيرة، وخاصة السنوات الثلاث الأخيرة منها.

منهج الدراسة: من أجل المعالجة الجيدة للإشكالية، تم استخدام كل من المنهج الإحصائي والمنهج القياسي، وهذا بغية الوصول الى أرقام ونسب معينة تعبر عن موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- "تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الجزائرية بالصادرات خارج المحروقات 1985-2014"، (الغاني و منصور، 2016)، تطرق الباحثان الى التساؤل الرئيسي المتمحور حول علاقة سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟ ومن خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة "ARDL"، خلصت الدراسة الى أن سياسة التخفيض المنتهجة من طرف الدولة ذات آثار بالغة على الواردات أكثر منها على الصادرات. كما أشارت الدراسة القياسية الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة تخفيض سعر الدينار والصادرات خارج المحروقات، وفي نفس الوقت لم يتم إيجاد علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

2- "تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح" (بن طلحة و معوشي، 2018)، كانت إشكالية الباحثان تدور حول أثر تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري على أهم المتغيرات الاقتصادية على غرار الميزان التجاري. ومن خلال استعمال المنهج الوصفي التحليلي، استنتج الباحثان بأن ذلك التخفيض كان حتمية أملت ظروف داخلية وخارجية، وبالتالي التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن الهدف منها التأثير على الميزان التجاري بقدر ما كان الهدف منها تصحيح سعر الصرف ذاته.

3- Monetary policy frameworks in EMEs: inflation targeting, the exchange rate and financial stability

(Bank for International Settlements, 2019). بعد جمع العديد من البيانات الإحصائية عن الدول الناشئة وتحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2018، توصلت الدراسة الى أن خفض قيمة العملات بالأسواق الناشئة مقابل الدولار لن يكون له أثر في المدى القريب، وذهبت الدراسة الى أبعد من ذلك، فقد تؤدي تلك السياسة الى الانخفاض في صادرات بعض الدول، ويعود هذا حسب الدراسة الى هيمنة الدولار الأمريكي على الفواتير التجارية وتمويل التجارة، نتيجة وجود ارتباط سلبي قوي بين سعر صرف الدولار الأمريكي وحجم الصادرات العالمية.

4- "أثر تعويم سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة تطبيقية على مصر في الفترة من 2001 إلى 2017"

(مريم، 2018)، تم في هذه الدراسة طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما الاثار المترتبة على تعويم العملة المصرية بالنسبة للصادرات والواردات، وبالأستعانة بالنموذج القياسي "الانحدار المتعدد MLR"، توصلت الباحثة الى أن تخفيض قيمة الجنيه المصري لن يتبعه زيادة الصادرات في المدى القصير وإنما يتبعه زيادة الصادرات في الأجل الطويل، ويرجع ذلك الى ضعف قدرة الهيكل الإنتاجي للدول وخاصة في الفترات التي تعاني الدولة فيها من ظروف غير مستقرة اقتصاديا وسياسياً.

The effect of exchange rate movements on export and import -5

trade in Nigeria. (Dadebo, 2020) طُرحت إشكالية الدراسة حول كيفية تأثير تحركات أسعار الصرف على تجارة الاستيراد والتصدير في نيجيريا؟. حيث قام الباحثان بتقسيم تجارة الصادرات والواردات إلى قسمين هما القطاع النفطي وغير النفطي، وقد غطت تلك الدراسة ثمانية وثلاثين عامًا، ابتداءً من 1981 إلى 2019، ومن خلال استخدام "نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الكفاءة المشتركة للمتغيرات ECM"، تبين أن تخفيض قيمة سعر صرف العملة المحلية يؤثر إيجابيًا على الصادرات غير النفطية وواردات النفط والواردات غير النفطية ولكن التأثير ليس ذا دلالة إحصائية.

6- أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات غير النفطية في العراق للمدة 2004-2020، (عواد، 2022).

لقد ركز الباحثان في هذا البحث على دراسة مشكلة مهمة في الاقتصاد العراقي وهي عدم الوضوح والضبابية التي تكتنف الأثر الذي تتركه تقلبات سعر الصرف الأجنبي أمام الدينار العراقي في الصادرات غير النفطية، ونتائج المترتبة عن ذلك؟ وقد توصلت الدراسة من خلال استخدام المنهج القياسي "نموذج ARDL" الى أنه لا توجد هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف الأجنبي والصادرات غير النفطية. كما تم التوصل أيضًا الى أن خفض أو رفع سعر الصرف الأجنبي لا يؤثر على حجم الصادرات النفطية كون أسعارها وكميتها تتحدد عالميًا وفقًا لقوى العرض والطلب، بينما يؤثر سعر الصرف الأجنبي على الصادرات غير النفطية.

7- تأثير سعر صرف الدينار مقابل الأورو على الصادرات خارج المحروقات دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-

2022، (الكوط وآخرون، 2023). تمحورت إشكالية هذه الدراسة عن كيفية تأثير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو على الصادرات الوطنية خارج المحروقات؟ حيث وبعد استخدام أدوات إحصائية وقياسية "نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR"، توصل الباحث الى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو على الصادرات خارج المحروقات، كما أن تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مرتبط الى حد كبير بتطور صادرات المحروقات.

8- دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-2018،

(ياسين، 2023)، قام الباحث بطرح الإشكالية التالية: الى أي مدى يمكن أن تؤثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات؟ وبعد استخدام المنهج القياسي "نموذج ARDL"، تم التوصل الى أنه لا وجود لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر الصرف والصادرات والواردات ويرجع ذلك حسب الباحث الى تحكم السلطات النقدية في انزلاقات سعر الصرف.

9- أثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات،

(مسعودي و الحسين، 2023)، تطرق الباحثان الى الإشكالية التالية: ما هو أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؟ وبعد استخدام "نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL"، على بيانات النموذج الممتدة من سنة 1995 الى 2020، تم التوصل الى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الاجل الطويل.

10- النتائج المستنبطة من الدراسات السابقة: اشتملت الدراسات الأجنبية السابقة على العديد من الدول النامية،

التي تبنت سياسة تخفيض سعر عملتها مقابل الدولار، بغية زيادة حجم صادراتها غير النفطية أو صادراتها الكلية، وقد أجمعت الدراسات على أن تلك السياسة كانت ذات آثار إيجابية أو معدومة، وهذا راجع في الغالب إلى أن الدول النامية لم تتمكن من توفير الشروط والمحددات الرئيسية التي تسمح بنجاح سياسة تخفيض العملة.

أما فيما يخص الدراسات المحلية، فقد كانت متوافقة كثيراً مع الدراسات الأجنبية، كون أن التخفيض الذي شهدته قيمة الدينار الجزائري، لم يساهم على العموم في زيادة حجم التصدير سواءً النفطي أو غير النفطي، إلا أن المتبع للوضع الاقتصادي الجزائري خلال السنوات الأخيرة يلاحظ بأنه توجد هنالك وتيرة نمو متسارعة في التصدير خارج المحروقات، الأمر الذي يستوجب ادخال المعطيات الجديدة، وتحليلها بأداة قياسية مختلفة عن الدراسات السابقة، وهذا المعرفة إن كان لسياسة تخفيض الدينار أثر أو دور في تلك الزيادة المعتمدة.

هيكل البحث: للإجابة على الإشكالية السابقة، قُسم البحث إلى محورين، حيث يمثل المحور الأول الجانب النظري من الدراسة، أين تمّ التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البحث، فيما تم تخصيص المحور الثاني للجانب التطبيقي، والذي استُخدم فيه كل من الأدوات الإحصائية والقياسية.

المحور النظري:

1- ماهية سعر الصرف:

1-1- مفهوم سعر الصرف: تعددت التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم سعر الصرف إلى أن أغلبها يتمحور حول أن معدل الصرف هو سعر عملة مقابل عملة أخرى، فمثلاً إذا كان سعر الدولار الكندي مقابل الدولار الأمريكي هو 0,8056، فهذا يعني بأن الحصول على دولار كندي واحد يتطلب دفع 81 سنتاً أمريكياً، وللحصول على دولار أمريكي يجب دفع 1,24 دولار كندي، مع عدم نسيان التكاليف الإدارية للمؤسسات المالية (Limoges & Miville-de Chêne, 2013, p. 221). ومن خلال التعريف السابق، يمكن التعبير عن سعر الصرف من زاويتين:

1-1-1- التسعير المباشر: وهو يعبر عن سعر وحدة واحدة من العملة المحلية مقارنة بالعديد من الوحدات من العملة الأجنبية أو أجزاء من تلك العملة، مثال: سعر 1 دج خلال سنة 2022 يساوي 0.00704 دولار، أو سعر 1 دج يساوي 4.37 فرنك وسط افريقي.

1-1-2- التسعير غير المباشر: وهو الأكثر استخداماً، نظراً لأنه يعتبر العملة الأجنبية كسلعة، يتم مبادلة كل وحدة واحدة منها عن طريق عدة وحدات من العملة المحلية. مثال: سعر 1 دولار خلال سنة 2022 يساوي 142.003 دج.

2-1- أنواع أنظمة سعر الصرف: تعددت أنظمة سعر الصرف حسب المستوى الاقتصادي للدولة، وكذا حسب التطورات الاقتصادية العالمية الحاصلة، وعليه يمكن تجميع تلك الأنواع في ثلاثة أنظمة الآتية:

1-2-1- نظام الصرف الثابت: في هذا النظام يتم تحديد سعر صرف العملة من طرف السلطات النقدية، سواءً

كانت بنوك مركزية أو مؤسسات أخرى (Fontaine, 2009, p. 39). وقد تبنت دول العالم ذلك النظام بعد اتفاقية بريتون وودز 1971، أين تم الاتفاق على تبديل العملات الدولية بالدولار وفق قيمة ثابتة ذات هامش تقلب معين. كما أن الاقتصاد الجزائري أيضًا اعتمد هذا النظام وهذا إلى غاية سنة 1986.

1-2-2- نظام الصرف المرن: هو ذلك النظام الذي يتم فيه تحديد قيمة سعر الصرف وفق تفاعل قوى العرض

والطلب على مختلف العملات، وهو أساس النظام النقدي الدولي الحالي (Fontaine, 2009, p. 39)، أي أن أغلب دول العالم وخاصة المتطورة اقتصاديًا منها تتبنى هذا النظام، لما له من آثار إيجابية على التوازنات الاقتصادية.

1-2-3- نظام التعويم الموجه: في هذا النظام يتم ترك سعر الصرف يتحدد وفقًا للعرض والطلب مع لجوء المصرف

المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة إلى مجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية والآجلة، والتطورات في أسواق الصرف الموازية. (ذنون، 2020، صفحة 170). ولقد تبنت الجزائر هذا النظام ابتداءً من سنة 1997، باعتبار أنها دخلت في إصلاحات اقتصادية عميقة، حتمت عليها ضرورة التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت.

1-3-3- آلية عمل سعر الصرف وأهميتها في التصدير: تكمن أهمية سعر الصرف في آلية عمله، ففي حالة انخفاض القيمة

الخارجية للعملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة في الخارج بقيمة العملة الوطنية مقابل ثبات أسعار السلع المنتجة محليًا، والتي تصبح أسعارها النسبية أقل ارتفاعًا من أسعار السلع المنتجة في الخارج بشكل يؤدي إلى ارتفاع الصادرات، والعكس في حالة ارتفاع القيمة الخارجية للعملة المحلية، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات. (لطرش، 2013، الصفحات 233-234).

1-4-4- مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة: إن تخفيض قيمة العملة هي واحدة من السياسات الاقتصادية الأكثر شيوعًا

عندما يواجه البلد اختلالًا في الميزان التجاري، وهذا عن طريق جعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، والواردات أكثر تكلفة من العملة المحلية. (بن طلحة و معوشي، 2018، صفحة 113). والمقصود بسياسة تخفيض قيمة العملة، هو ذلك التدخل الذي تقوم به السلطة النقدية من خلال زيادة عدد وحدات العملة المحلية عند مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، هادفةً من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة كزيادة حجم التصدير.

1-5-5- محددات نجاح سياسة تخفيض العملة: أثبتت النظرية الاقتصادية عمومًا والدراسة التجريبية التي تم التطرق إليها

سابقًا، إلى أن نجاح سياسة تخفيض العملة في الدول النامية، مرهونة بتوفير مجموعة من الشروط الأساسية، نذكر منها: (بن طلحة و معوشي، 2018، صفحة 121).

- وجود طاقة إنتاجية محلية عالية تستجيب لمواجهة الطلب الأجنبي؛ أي أن العرض المحلي لسلع التصدير يمتاز بقدرة كافية من المرونة؛

- وجود طلب أجنبي على السلع والخدمات الوطنية؛ أي أن الطلب العالمي على السلع المحلية يتسم بمرونة عالية؛
- ضرورة استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض في قيمة العملة المحلية حتى لا ينعكس هذا الارتفاع على تكلفة المنتجات؛
- عدم قيام البلدان المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة ومعايير الصحة الضرورية للتصدير.

2- ترقية الصادرات:

2-1- مفهوم نشاط التصدير: يمكن تعريف التصدير على أنه إرسال المنتجات الى بلدان أخرى ما وراء الحدود الوطنية للبلد الذي أنتجت فيه، وفقاً لإجراءات يتفق عليها كل من الطرفين البلد المصدر والبلد المستورد، أو هو تدفق المنتجات من البلد الذي أنتجت فيه الى بلد ثان يتم استهلاكها فيه قصد تحقيق عائد أكبر من لو أنها أنتجت في البلد الثاني. (موسي، 2018/2017، صفحة 39).

2-2- أهمية ترقية الصادرات في الاقتصاد الجزائري: نظراً لأهمية نشاط التصدير وترقيته لأي اقتصاد في العالم، دخل الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة في تحدي كبير يتمثل في تحفيز وتنويع الصادرات الجزائرية غير النفطية وهذا بغية الخروج من التبعية للمحروقات باعتباره مورد غير متجدد. بالإضافة الى أن تلك العملية ستسمح للاقتصاد الوطني من تحقيق النتائج التالية: (مطيع و بن سحنون، 2022، صفحة 212).

- يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الاعتماد المتزايد على استيراد مختلف المنتجات، لذلك تزداد الحاجة للتصدير حتى يتم تعويض اثار هذا التمويل بالعملات الأجنبية؛
- يُسهم التصدير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، حيث أن الطلب المحلي غير كاف وغير قادر على تحقيق هدف النمو المتواصل وبالتالي فان زيادة نمو الصادرات تعد العنصر الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في خلق فرص عمل جديدة، وهذا نتيجة اتساع وتنامي نطاق الأسواق المستهدفة؛
- تعد القطاعات التصديرية مجالاً خصباً لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبطالة، لأنه يسمح بفتح مجالات انتاج جديدة تسهم في زيادة الطلب على الايدي العاملة في سوق العمل، الامر الذي يؤدي الى رفع مستويات التشغيل وحل مشكلة البطالة؛
- تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الاجنبية، حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجية الحديثة، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي الى التوسع في الإنتاج وانشاء صناعات جديدة.
- إن تنويع الصادرات يحقق بالضرورة تقليص العجز في الميزان التجاري للصادرات خارج قطاع المحروقات والذي يسجل عجزاً متكرراً عند انخفاض أسعار المحروقات؛

المحور التطبيقي:

1-بناء وتوصيف النموذج:

1-1-تحديد المتغيرات: يتكون النموذج المراد دراسته من متغيرين اثنين فقط، الأول هو سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والثاني هو الصادرات خارج المحروقات، بحيث أن سعر الصرف يعتبر هو المتغير التفسيري*، بافتراض أن هذا الأخير هو أهم متغير خارجي يمكن أن يؤثر على المتغير التابع والممثل في الصادرات خارج المحروقات. وقد تم ترميز كلا المتغيرين على النحو التالي:

- سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار: **ADER** (وفق تقنية التسعير المباشر).
- الصادرات خارج المحروقات: **NOE**

1-2-تعيين صيغة الشكل الرياضي للنموذج:

من خلال الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع، فقد تم وضع العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، وهو ما أكدته التمثيلات البيانية لمُتغيري الدراسة، وهذا بعد ادخال اللوغاريتم. وعلى هذا الاساس سيتم افتراض الصيغة الخطية البسيطة لنموذج الدراسة، بحيث أن الشكل الدالي للنموذج يكون على النحو التالي:

$$NOE_t = f(ADER_t)$$

ولدينا نموذج الانحدار البسيط عندما يتبع التوزيع الخطي يكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + U_t$$

وعليه يصبح الشكل الرياضي لنموذج الدراسة كالتالي:

$$NOE_t = \alpha + \beta ADER_t + U_t$$

بحيث أن:

α : الثابت أو المعلمة التقاطعية؛

β : المعلمة السببية، والتي تمثل درجة تأثير المتغير المفسر (سعر الصرف) على المتغير التابع (حجم الصادرات غير النفطية).

U_t : الحد العشوائي والذي يضم كل المتغيرات التفسيرية التي تؤثر على حجم الصادرات غير النفطية، ولم يتم ادراجها في هذا النموذج، بالإضافة الى احتمالية الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج، وكذا احتمالية حدوث خطأ عند تجميع البيانات.

NOE_t : الصادرات خارج المحروقات في الفترة **t**.

$ADER_t$: سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة **t**.

* في هذه الدراسة تم استخدام مصطلح "المتغير التفسيري" أو "المتغير الخارجي"، بدلاً من "المتغير المستقل"، باعتبار أن هذا الأخير لا يتم استخدامه في الانحدار الخطي البسيط لأنه يوجد متغير تفسيري واحد، وبالتالي يمكن استخدامه في الانحدار المتعدد، أين توجد العديد من المتغيرات التفسيرية المستقلة فيما بينها.

3-1-تحديد الإشارة المسبقة للمعلومات: نظريًا توجد هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الصادرات، باعتبار أنه كلما انخفضت أسعار صرف عملة دولة ما، كلما زاد الطلب العالمي على منتوجات هذه الدولة، وهذا راجع الى انخفاض الأسعار النسبية لتلك المنتوجات مقارنة بالدول الأخرى، والعكس في حالة ارتفاع سعر العملة المحلية، فان ذلك سيقبل من الطلب على كمية الصادرات المحلية في الخارج. وعليه فان معلمة المتغير التفسيري (سعر الصرف) ستأخذ الإشارة السالبة.

2-جمع البيانات الميدانية: تماشيًا مع الاشكالية المطروحة، فقد تم جمع بيانات السلسلة الزمنية لمتغيري الدراسة، وهذا من المصادر الرسمية (تقارير بنك الجزائر)، أي أنها تعتبر بيانات أولية. وقد تم تقييم المبالغ بالمليون دولار أمريكي أما سعر صرف فيمثل متوسط الفترات الزمنية (الدينار الجزائري مقابل الدولار).

الجدول رقم (01): يضم بيانات متغيرات الدراسة من سنة 1994 الى 2023.

السنوات t	سعر الصرف الرسمي (التسعير غير المباشر)	سعر الصرف الرسمي (تسعير مباشر)	حجم الصادرات خارج المحروقات	اجمالي حجم الصادرات	نسبة الصادرات خارج المحروقات
1994	35,0977	0,028491	280	8890	3.15%
1995	47,6937	0,020967	530	10260	5.17%
1996	54,7522	0,018264	570	13220	4.31%
1997	57,7269	0,017323	640	13820	4.63%
1998	58,7376	0,017025	370	10140	3.65%
1999	66,6413	0,015006	590	12320	4.79%
2000	75,2899	0,01328	410	21650	2.73%
2001	77,2725	0,01294	560	19090	2.93%
2002	79,6871	0,01255	610	18710	3.26%
2003	77,3768	0,01292	470	24460	1.92%
2004	72,0653	0,01388	660	32220	2.05%
2005	73,3627	0,01363	740	46330	1.60%
2006	72,6464	0,01377	1130	54740	2.06%
2007	69,3656	0,01442	980	60590	1.62%
2008	64,5684	0,01549	1400	78590	1.78%
2009	72,6462	0,01377	770	45190	1.70%
2010	74,4041	0,01344	970	57090	1.70%
2011	72,8537	0,01373	1230	72890	1.69%
2012	77,5519	0,01289	1150	71740	1.60%
2013	79,3809	0,01260	1051	64867	1.62%
2014	80,5606	0,01241	1667	60129	2.78%
2015	100,4641	0,00995	1485	34565	4.28%
2016	109,4654	0,00914	1391	29309	4.74%
2017	110,9610	0,00901	1367	34569	3.96%

أثر سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في ترقية الصادرات خارج المحروقات، في ظل المستجدات الراهنة
"دراسة قياسية 1994-2023"

2018	116,6169	0,00858	2218	41115	5.40%
2019	119,3606	0,00838	2068	35312	5.86%
2020	126,8288	0,00788	1909	21925	8.71%
2021	135,1064	0,00740	4500	38558	11.67%
2022	142,0032	0,00704	*7000	63636	*11%
2023	**136,1977	0,00734	*13000	68421	*19%

* احصائيات أولية، مستمدة من تصريح رئيس الجمهورية خلال افتتاحه للطبعة الأولى "الوسام الشرفي للتصدير" /2023.

** متوسط أسعار الصرف لشهر ونصف الأول من سنة 2023.

المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه، يظهر بأن سعر صرف الدينار مقابل الدولار شهد على العموم انخفاض متواصل طيلة فترة الدراسة والممتدة خلال ثلاثين سنة، وهذا ما يظهره بوضوح التمثيل البياني الموالي، والمعنون بـ (ADER)، أين تظهر السلسلة الزمنية بأنها ذات اتجاه عام يتميز بالنقصان، حيث تم الاعتماد على بيانات التسعير المباشر لسعر الصرف، وهذا بغية إبراز الانخفاض الذي شهده المتغير التفسيري.

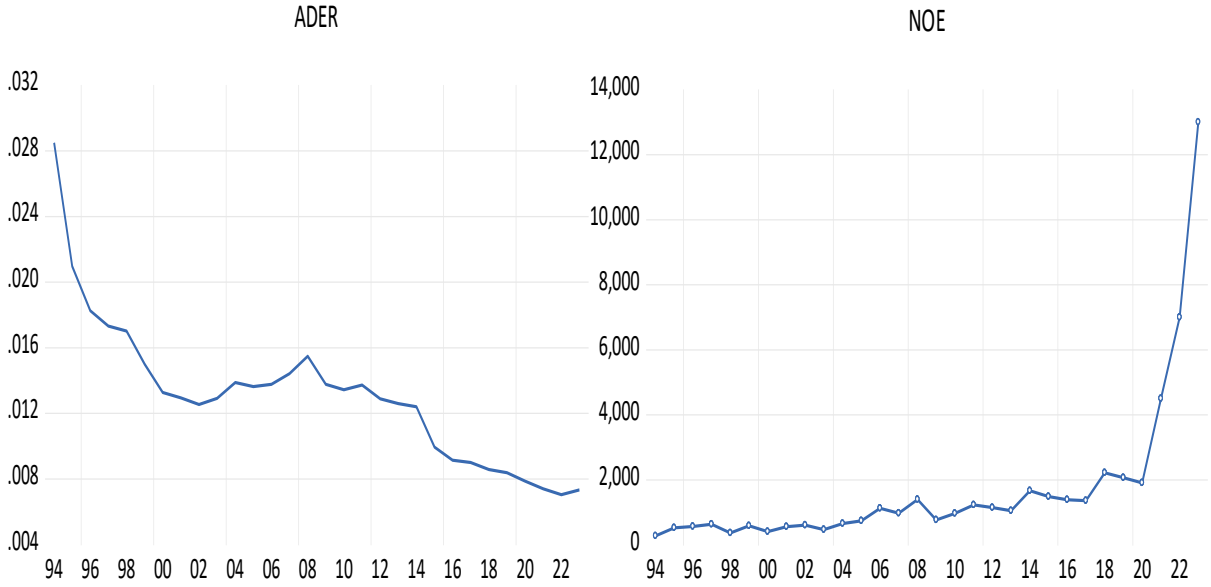
ويعود سبب هذا الانخفاض الى الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي شرعت فيها الدولة خلال فترة التسعينات، والتي مست نظامها المالي الداخلي والخارجي، فمنذ سنة 1994 تبنت الجزائر سياسة تخفيض قيمة عملتها وفق ما تقتضيه سياسة نظام التعويم الموجه لسعر الصرف، وهذا بغية تقليل الفجوة بين السعر الاسمي للعملة مع سعرها الحقيقي.

أما فيما يخص حجم الصادرات خارج المحروقات، فقد كانت نسبتها جد ضعيفة، مقارنة بصادرات المحروقات وخاصة خلال الفترة الممتدة من 1994 الى 2020، حيث وصلت في العديد من السنوات الى نسبة أقل من 2%، وهو ما يؤكد على ريعية الاقتصاد الجزائري واعتماده الكبير على مصدر دخل وحيد.

الا انه خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من 2021 الى 2023، شهد قطاع التصدير قفزة تاريخية لم تشهدها الجزائر من قبل، وهذا نتيجة الارتفاع المعتبر لحجم الصادرات غير النفطية حيث أنه يتوقع بأن تصل تلك الصادرات خلال نهاية سنة 2023، الى 13 مليار دولار بنسبة تقارب 19% من اجمالي حجم الصادرات، وهو الأمر الذي يمكن اعتباره مؤشر ايجابي على بداية خروج الاقتصاد الجزائري من دائرة الريع البترولي. وعلى العموم فان سلسلة المتغير التابع هي ذات اتجاه عام يمتاز بالزيادة.

والمنحنى التالي المعنون بـ (NOE)، يبين تطور تصدير المنتجات غير النفطية وفق مرحلتين كانت سنة 2021 هي الفاصل بينهما، بحيث أن المرحلة الأولى شهدت وتيرة نمو متباطئة أما المرحلة الثانية فقد شهدت وتيرة نمو متسارعة. وعمومًا فإن القراءة السطحية للمحنيين (NOE) و (ADER)، تظهر وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغير المفسر، وهو ما يتوافق مبدئيًا مع مدلول النظرية الاقتصادية القائل بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الصادرات.

الشكلين (01 و 02): يظهران على التوالي تطور كل من أسعار صرف الدينار (ADER) والصادرات خارج المحروقات (NOE).



المصدر: من اعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول السابق.

3- تحليل ومعالجة البيانات احصائياً (الإحصاء الوصفي):

3-1- حساب التباين المشترك بين المتغيرين $COV (NOE, ADER)$: من الناحية الاحصائية لكي تكون

هنالك علاقة بين المتغير التابع والمفسر وجب أن تكون قيمة التباين المشترك لا تساوي الصفر. وبعد الحساب تبين أن $COV = -5,56987$ ، وعليه يمكن القول بأن هنالك علاقة بين متغيري الدراسة، وهو الامر الذي يتوافق مبدئياً مع النظرية الاقتصادية حول وجود علاقة تربط بين سعر الصرف وحجم الصادرات، وبالتالي إمكانية إجراء دراسة قياسية لمتغيري الدراسة.

3-2- معامل الارتباط $r (NOE, ADER)$: احصائياً يسمح معامل الارتباط بمعرفة نوع العلاقة، التي تربط بين

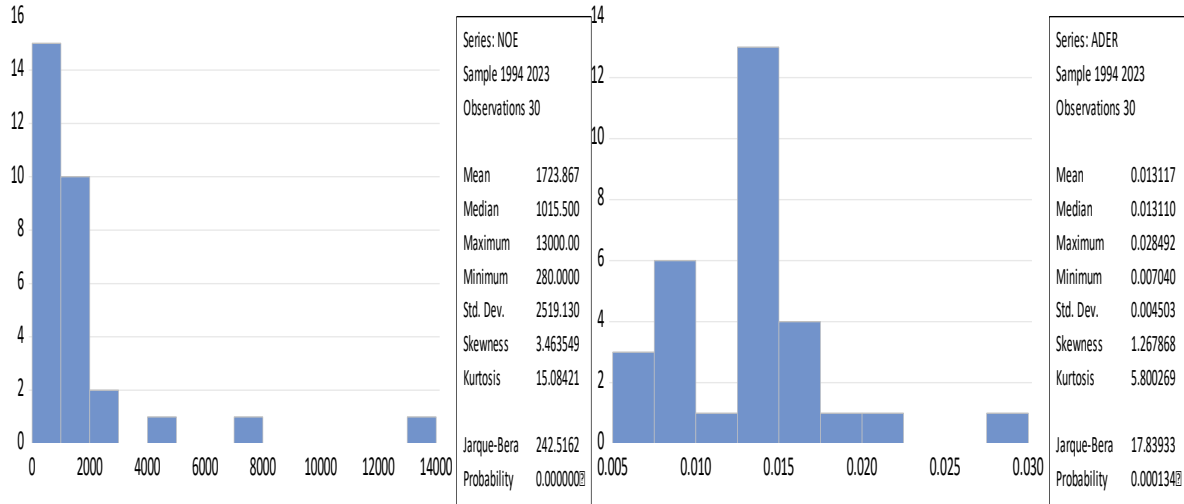
متغيري الدراسة، بالإضافة الى درجة قوة أو ضعف هذه العلاقة. وبعد الحساب تبين أن $r = -0,50799$ ، أي أن قيمة معامل الارتباط هي سالبة، وبالتالي فانه توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار وحجم الصادرات خارج المحروقات، وهو الأمر الذي يسمح بتأكيد صحة الفرضية الأولى من الدراسة التي تنص على وجود علاقة عكسية، تربط سعر صرف الدينار بحجم الصادرات خارج المحروقات. أما فيما يخص درجة قوة تلك العلاقة فهي متوسطة باعتبار أن قيمة معامل الارتباط تقع في المنتصف بين $0 < -0,50799 < -1$.

3-3- التحليل الاحصائي للبيانات: بلغت حجم العينة 30 مشاهدة، وهذا تماشياً مع سياسة تخفيض العملة التي تبنتها

الدولة منذ سنة 1994، بحيث أن توزيع تلك المشاهدات في كلا المتغيرين لا يتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يوضحه الرسمين البيانيين في الأسفل، حيث يظهر هنالك اختلاف واضح في نتائج كل من المتوسط الحسابي والوسط الحسابي، بالإضافة الى قيمة الانحراف المعياري الكبيرة، وبأبي في الأخير اختبار Jaque-Bera، ليؤكد ذلك، كون أن قيمته الاحتمالية في كلتا المتغيرين، هي أقل من مستوى المعنوية المسموح بها في النموذج والمقدرة ب 5%.

أثر سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في ترقية الصادرات خارج المحروقات، في ظل المستجدات الراهنة
"دراسة قياسية 1994-2023"

وكأهم بيانات يمكن ذكرها في هذه السلسلة الزمنية، هو توقع تسجيل أعلى قيمة صادرات خارج المحروقات سنة 2023، بما يقارب 13 مليار دولار، أما أدنى قيمة فقد كانت في سنة 1994، بـ 0.28 مليار دولار، وفيما يخص سعر الصرف مقابل الدولار فقد تم تسجيل أعلى قيمة له سنة 1994 أما أدنى قيمة فقد كانت خلال سنة 2022.
الشكلين (03 و 04): يظهران على التوالي الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة.



المصدر: من بين مخرجات برنامج EViews 12، وبناءً على معطيات الجدول السابق.

4-تقدير معاملات النموذج: مما سبق من الإحصاء الوصفي، فقد تبين بأن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، كما أنها تمتاز أيضاً بالتشتت الكبير لبعض قيمها (خاصة بيانات المتغير التابع)، بالإضافة إلى حجم القيم الكبيرة جداً للمتغير التابع (مقدر بالمليون وحدة) مقارنة بالمتغير المفسر (مقدر بقيم عشرية أقل من واحد صحيح)، الأمر الذي يستوجب إدخال اللوغاريتم على نموذج الدراسة من أجل تخطي النقاط السلبية السابقة، ليصبح نموذج الدراسة السابق على الشكل التالي:

$$\text{Log NOE}_t = \alpha + \beta \text{Log ADER}_t + U_t$$

ومن خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، في عملية تقدير معاملات النموذج (α, β) ، باعتبارها طريقة

التقدير الأنسب لهذا النموذج الخطي، فقد تم التوصل إلى النموذج المقدر التالي:

$$\text{NOE}_t = -2.438482 - 2.149057 \text{ADER}_t$$

الشكل (05): نتائج تقدير نموذج الدراسة.

Dependent Variable: NOE
Method: Least Squares
Date: 08/29/23 Time: 14:26
Sample: 1994 2023
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.438482	1.207118	-2.020086	0.0530
ADER	-2.149057	0.274467	-7.829923	0.0000
R-squared	0.686477	Mean dependent var	6.987804	
Adjusted R-squared	0.675280	S.D. dependent var	0.849287	
S.E. of regression	0.483959	Akaike info criterion	1.450709	

Sum squared resid	6.558068	Schwarz criterion	1.544122
Log likelihood	-19.76064	Hannan-Quinn criter.	1.480593
F-statistic	61.30770	Durbin-Watson stat	0.681768
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من بين مخرجات برنامج EViews 12، وبناءً على معطيات الجدول السابق.

5-الكشف عن المشاكل القياسية التي يعاني منها النموذج: مبدئيًا تظهر بيانات النموذج على أنها ذات معنوية إحصائية واقتصادية جيّدة، فمثلًا تظهر المعلمة السببية المقدرة ذات إشارة سالبة، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن معامل التحديد $R^2=0.686477$ ذو قدرة تفسيرية جيدة أي أن 68% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع كان سببها المتغير المفسر. إلا أنه يجب التحقق أولاً من خلو النموذج المقدر من أي مشاكل قياسية قد تؤثر على صحة تلك النتائج المتحصل عليها. ومن أهم تلك المشاكل القياسية نجد:

5-1-مشكلة عدم ثبات التباين: من بين فرضيات صحة نموذج الانحدار الخطي (البسيط أو المتعدد) هو ثبات التباين بين أخطاء النموذج، والمعبر عنها احصائياً بالعلاقة $V(\epsilon) = E(\epsilon^2) = \sigma^2$. وعليه في حالة وجود ارتباط بين أخطاء النموذج فإنه يواجه مشكلة عدم ثبات التباين، مما قد يجعل طريقة التقدير MCO، تفقد خاصية أقل تباين.

لدينا القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Pagan-Goldfrey = 0.1332، (الملحق رقم 01) أي أنها أكبر من قيمة حد الخطأ أو مستوى المعنوية والمقدرة بـ 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 للاختبار، والتي تنص على وجود ثبات التباين بين أخطاء النموذج، أي أن أخطاء النموذج متجانسة.

5-2-مشكلة التوزيع غير الطبيعي لأخطاء النموذج: إن الفرضية الثانية لصحة نموذج الانحدار الخطي، تنص على أن توزيع أخطاء النموذج يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي، والمعبر عنها احصائياً بالعلاقة $N(0, \sigma^2)$. إن القيمة الاحتمالية لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jaque-Bera = 0.388257، (الملحق رقم 02) هي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه فإن أخطاء نموذج الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، ولا وجود لتلك المشكلة.

5-3-مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى: من فرضيات صحة نموذج الانحدار الخطي هو عدم وجود ارتباط بين أخطاء النموذج، والمعبر عنها احصائياً بالعلاقة $COV(U_i, U_j) = 0$. وعليه في حالة وجود ارتباط بين أخطاء النموذج فإنه يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، مما قد سيؤثر على صحة معنوية النموذج.

من الشكل السابق تظهر أن قيمة إحصائية اختبار Durbin-Watson stat = 0.681768، وبوضع هذه القيمة في السلم المخصص لهذا الامتحان، ومع الاستعانة ببيانات الجدول الاحصائي لـ Durbin-Watson stat، نتحصل على النتائج التالية:

	1.49	2	2.51	2.65	4
				0	1.35
وجود ارتباط موجب	منطقة الشك	لا يوجد ارتباط	لا يوجد ارتباط	منطقة الشك	وجود ارتباط سالِب

من خلال السلم أعلاه نجد أن إحصائية اختبار DW، تقع بين القيمتين $0.68 < 1.35$ ، وبالتالي فهي تقع في منطقة الارتباط الموجب، أي أنه سيتم رفض الفرضية الصفرية للاختبار H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي لأخطاء البواقي من الدرجة الأولى، الأمر الذي يستوجب نزع هذه المشكلة، كون النتائج المتحصل عليها سابقاً هي نتائج مظلمة بسبب وجود تلك المشكلة.

5-3-1- حل مشكلة الارتباط: من خلال استخدام طريقة الفرق الأول لحل تلك المشكلة، يكون النموذج المصحح

من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى على الشكل التالي:

$$NOE_t^* = 0.138077 + 0.122624ADER_t^*$$

$$NOE_t^* = NOE_t - \rho NOE_{t-1} \quad ADER_t^* = ADER_t - \rho ADER_{t-1} \quad \text{بحيث أن :}$$

ρ لا تسوي الصفر وتمثل قيمة مشكلة الارتباط الذاتي لأخطاء البواقي.

الشكل (06): نتائج تقدير النموذج المصحح من مشكلة الارتباط الذاتي.

Dependent Variable: D(NOE)

Method: Least Squares

Date: 08/30/23 Time: 13:30

Sample (adjusted): 1995 2023

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.138077	0.076822	1.797367	0.0835
D(ADER)	0.122624	0.822305	0.149122	0.8826
R-squared	0.000823	Mean dependent var		0.132342
Adjusted R-squared	-0.036184	S.D. dependent var		0.351818
S.E. of regression	0.358126	Akaike info criterion		0.850611
Sum squared resid	3.462874	Schwarz criterion		0.944907
Log likelihood	-10.33386	Hannan-Quinn criter.		0.880143
F-statistic	0.022237	Durbin-Watson stat		2.338742
Prob(F-statistic)	0.882566			

المصدر: من بين مخرجات برنامج EViews 12، وبناءً على معطيات الجدول السابق.

5-3-2- إعادة إجراء اختبار DW: من خلال نتائج تقدير النموذج المصحح (الشكل أعلاه)، يظهر بأن قيمة

إحصائية اختبار DW تساوي 2.338742، وحسب سلم الاختبار فهي تقع بين القيمتين $2.51 < 2.338742 < 2$ ، وبالتالي فهي تقع في منطقة عدم وجود ارتباط بين أخطاء البواقي، أي أنه قد تم التخلص من تلك المشكلة.

6- تقييم النتائج من الناحية الإحصائية والاقتصادية: بعد التحقق من عدم وجود مشاكل قياسية في بواقي نموذج الدراسة، يمكن المرور إلى مرحلة التقييم السليم من الناحية الإحصائية والاقتصادية.

6-1- حساب مجال الثقة للمعلمت الحقيقية: بما أن عدد المشاهدات أصبح أقل من 30 (بعد تصحيح النموذج) أي

29 مشاهدة، فإن المعلمتين المقدرتين للنموذج تتبعان قانون التوزيع الاحتمالي ل Student، عند درجة حرية 2، ودرجة معنوية 5%. وعليه فإن مجال الثقة للمعلمتين الحقيقيتين، سيكون على النحو التالي:

الشكل (07): نتائج مجال الثقة للمعاملات الحقيقية.

Coefficient Confidence Intervals

Date: 09/03/23 Time: 16:15

Sample: 1994 2023

Included observations: 29

Variable	Coefficient	95% CI	
		Low	High
D(ADER)	0.122624	-1.564608	1.809855
C	0.138077	-0.019548	0.295702

المصدر: من بين مخرجات برنامج EViews 12، وبناءً على معطيات الجدول السابق.

6-1-1-1 مجال الثقة بالنسبة للمعلمة الثابتة α : هنالك احتمال 95%، ان تكون القيمة الحقيقية لـ α ، محصورة بين

القيمتين -0.019548 و 0.295702، أي أن $-0.019548 < \alpha < 0.295702$. وبما أن مجال الثقة يشتمل على

القيمة 0، فإنه سيتم قبول الفرضية الصفرية $H_0: \alpha = 0$ ، والتي تنص على عدم معنوية المعلمة α إحصائياً.

6-1-2-1 مجال الثقة بالنسبة للمعلمة السببية β : يوجد احتمال 95%، أن تكون القيمة الحقيقية لـ β ، محصورة بين

القيمتين -1.564680 و 1.809855، أي أن $-1.564680 < \beta < 1.809855$ ، وبما أن مجال الثقة يشتمل على

القيمة 0، فإنه سيتم قبول الفرضية الصفرية $H_0: \beta = 0$ ، والتي تنص على عدم معنوية المعلمة β إحصائياً.

6-2-2-1 الاختبارات المعنوية: من خلال استخدام القوانين الاحتمالية لكل من Fisher & Student، سيتم اختبار

معنوية معاملات النموذج:

6-2-2-1-1 المعنوية الكلية: يمكن معرفة المعنوية الكلية للنموذج من خلال القانون الاحتمالي لـ Fisher، بحيث أن

القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي 0.882566، وهي أكبر من حد الخطأ المسموح به في الدراسة (0.05)، وبالتالي فإن

النموذج كلياً غير معنوي، أي أن معلماته لا تأثر على المتغير التابع.

6-2-2-2-1 المعنوية الجزئية: يمكن معرفة المعنوية الجزئية للنموذج من خلال قانون الاحتمالي لـ Student، بحيث أن

كل من القيمتين الاحتماليتين لكلا المعلمتين α و β على التوالي (0.0835 و 0.8826)، هي أكبر من مستوى

المعنوية (0.05)، وعليه فإن النموذج غير معنوي، أي أن معلماته لا تأثر على المتغير التابع، وهو ما يتوافق مع اختبار المعنوية

الكلية للنموذج.

ومن خلال الاختبارين السابقين، يمكن القول بأنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، أي أن المتغير

الخارجي لا يؤثر على المتغير التابع، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره من الناحية الاقتصادية بأن سياسة تخفيض قيمة العملة التي

انتهجتها الجزائر لم تأثر على حجم الصادرات غير النفطية، وهذا نتيجة عدم توفر الجزائر على محددات نجاح تلك السياسة، وعلى

رأسها مرونة الجهاز الإنتاجي الداخلي.

6-3-3-1 اختبار جودة التوفيق: لدينا معامل التحديد $R^2 = 0.000823$ ، وبالتالي فإن القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة

جداً، باعتبار أنها قريبة كثيراً من الصفر. وعليه فإن المتغير المفسر (أسعار صرف الدينار) قد فسر نسبة جُد ضعيفة تقدر بـ

0.082% من التغيرات التي طرأت على متغير الدراسة (حجم الصادرات خارج المحروقات) وهذا خلال 30 سنة. وعليه فإن

الزيادات التي شهدتها تلك الصادرات تعود الى عوامل خارجة عن نموذج الدراسة، كالتحفيزات الجمركية والضريبية التي تقدمها الدولة للمصدرين خلال السنوات الأخيرة.

ومما سبق يمكن القول بأن مجمل الانخفاض الذي شهدته قيمة عملة الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 1994 الى غاية 2023، لم تأثر على زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات، وهو الأمر الذي يتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري، باعتبار أن خلال أغلب مدة الدراسة أي منذ 1994 الى غاية 2020، لم يتم تسجيل أي ارتفاع ملحوظ في حجم تلك الصادرات. أما الارتفاع الذي شهده قطاع التصدير خلال ثلاث سنوات الأخيرة فيعود الى إجراءات اقتصادية أخرى. وعليه سيتم رفض الفرضية الثانية من الدراسة والتي تشير الى أن سياسة تخفيض سعر الدينار ساهمت في زيادة قيمة الصادرات خارج المحروقات في ظل المستجدات التي شهدها قطاع التصدير في الجزائر.

وكتيجة حتمية لما سبق، يمكن القول بأنه في حالة ارتفاع قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار، فإن ذلك لن يؤدي الى خفض حجم الصادرات خارج المحروقات، مع افتراض ثبات العوامل الاقتصادية الأخرى.

الخلاصة: تأتي هذه الدراسة كتأكيد لما جاءت به العديد من الدراسات التجريبية، حول عدم نجاح سياسة تخفيض العملة في زيادة حجم الصادرات غير النفطية في العديد من الدول الناشئة على غرار الجزائر، وهذا بالرغم من أنه تمّ في هذه الدراسة استخدام أداة قياسية أخرى "الانحدار الخطي البسيط" بالإضافة الى إدخال معطيات اقتصادية جديدة، متمثلة في النتائج النوعية التي شهدها قطاع التصدير خارج النفط في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

النتائج:

- إن معامل الارتباط سمح بمعرفة وجود علاقة عكسية متوسطة بين سعر صرف الدينار وحجم الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛
- بينت الاختبارات المعنوية بأنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، أي أن سياسة تخفيض قيمة العملة التي انتهجتها الجزائر لم تأثر على حجم الصادرات غير النفطية، ويرجع ذلك الى أن الجزائر لم توفر المحددات الأساسية لنجاح تلك السياسة، وعلى رأسها مرونة الجهاز الإنتاجي الداخلي؛
- إن القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة جدًا، باعتبار أن معامل التحديد قريب من الصفر، وبالتالي فإن المتغير المفسر (أسعار صرف الدينار)، قد فسر نسبة جد ضعيفة تقدر بـ 0.082%، من التغيرات التي طرأت على متغير الدراسة (حجم الصادرات خارج المحروقات) وهذا خلال 30 سنة.
- إن الزيادات التي تم تسجيلها في الصادرات خارج المحروقات تعود الى عوامل اقتصادية أخرى خارجة عن نموذج الدراسة، كالتحفيزات الجمركية والضريبية التي تقدمها الدولة للمصدرين خلال السنوات الأخيرة؛
- لا يزال سعر صرف الدينار الجزائري بعيد كل البعد عن الدور المنوط به في زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات؛
- إن ارتفاع أو رفع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار لن يقلل من حجم الصادرات غير النفطية، وهذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى؛

- تتطلب نجاح سياسة تخفيض العملة، توفير مجموعة من المحددات والشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها.

التوصيات:

- إعادة تقييم أسعار صرف العملة المحلية وفق ما يتوافق مع متطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- حتى تلعب سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الدور المنوط بها في رفع كمية الصادرات غير النفطية، وجب على السلطات توفير جميع محددات وشروط نجاح تلك السياسة، وعلى رأسهم توفير نظام إنتاجي قوي، متنوع ويمتاز بمرونة عالية؛
- مواصلة وتيرة النمو المعتبرة التي شهدتها قطاع التصدير خارج المحروقات خاصةً خلال ثلاث سنوات الأخيرة، الامر الذي قد سيسمح لسعر صرف الدينار الجزائري من لعب الدور المنوط به في الاقتصاد؛
- في حالة ما إذا رأت السلطة النقدية في الجزائر بأنه توجد مصلحة في رفع قيمة سعر صرف الدينار مقابل الدولار، الى حد معين، فإنها يمكن القيام بذلك، وهذا دون أن تؤثر تلك الزيادة في حجم الصادرات خارج المحروقات.

المصادر والمراجع:

- الكوط مبارك، رينوبة الأخضر، و شاوي عطاء الله، (2023)، تأثير سعر صرف الدينار مقابل الأورو على الصادرات خارج المحروقات دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2022، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 14(1)، جامعة الاغواط، الجزائر.
- العرجوم مطيع، و سمير بن سحنون، (2022)، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات-آفاق وتحديات-، مجلة أبحاث، 7(1)، ص 212، جامعة الجلفة، الجزائر.
- بوشري عبد الغاني، و منصورى حاج موسى، (2016)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية الجزائرية بالصادرات خارج المحروقات 1985-2014، مجلة التكامل الاقتصادي، 4(10)، جامعة أدرار، الجزائر.
- بن طلحة صليحة، و معوشي بوعلام، (2018)، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة دراسات اقتصادية، 18(29)، جامعة الجلفة، الجزائر.
- وليم برسوم مريم، (2018)، أثر تعويم سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة تطبيقية على مصر عن الفترة 2001-2017، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 48(3)، جامعة عين الشمس، مصر.
- ياسين عبد الله، (2023)، دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-2018، مجلة مجاميع المعرفة، 9(1)، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر.
- لطرش الطاهر، (2013)، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ماهر ماجد الصبيحي و خالد روكان عواد، (2022)، أثر تقلبات أسعار الصرف على الصادرات غير النفطية في العراق للمدة 2004-2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18(60)، جامعة تكريت، العراق.
- موسى سهام، (2018/2017)، استراتيجية تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية -دراسة تحليلية للنموذج الصيني- (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- مسعودي عبد العالي وحسين عبد القادر (2023)، أثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، مجلة التكامل الاقتصادي، 11(04)، جامعة أدرار، الجزائر.
- ذنون مروان عبد المالك، (2020)، اقتصاديات التجارة الخارجية (الإصدار 1)، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أثر سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في ترقية الصادرات خارج المحروقات، في ظل المستجدات الراهنة
"دراسة قياسية 1994-2023"

- Bank for International Settlements, (2019), *Monetary policy frameworks in EMEs: inflation targeting, the exchange rate and financial stability*.
- Dadebo, D. B, (2020), *The effect of exchange rate movements on export and import trade in Nigeria*, Sospoly Journal of Engineering, Entrepreneurship & Environmental Studies, 3(2), Umaru Ali Shinkafi Polytechnic, Nigeria.
- Fontaine, P. (2009), *Marchés des changes*, Pearson Education, Paris, France,
- Limoges, I. & Miville-de Chêne, K. (2013), *le commerce international* (éd. 3), Chenelière éducation, Canada.

قائمة الملاحق:

الملحق الأول:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.275712	Prob. F(1,28)	0.1426
Obs*R-squared	2.254987	Prob. Chi-Square(1)	0.1332
Scaled explained SS	2.473359	Prob. Chi-Square(1)	0.1158

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 08/29/23 Time: 15:19

Sample: 1994 2023

Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.077235	0.861308	-1.250697	0.2214
ADER	-0.295432	0.195839	-1.508546	0.1426
R-squared	0.075166	Mean dependent var		0.218602
Adjusted R-squared	0.042136	S.D. dependent var		0.352830
S.E. of regression	0.345317	Akaike info criterion		0.775632
Sum squared resid	3.338825	Schwarz criterion		0.869045
Log likelihood	-9.634478	Hannan-Quinn criter.		0.805516
F-statistic	2.275712	Durbin-Watson stat		1.127185
Prob(F-statistic)	0.142617			

الملحق الثاني:

